أثر اعتماد الشفافية في تحجيم الفساد الإداري

م .عالية جواد محمد علي*

المستخلص

ازداد الاهتمام مؤخرا بموضوع الفساد الاداري من خلال الآثار واساليب المعالجة رغم تناوله من قبل الكثير من الباحثين بسبب التطورات السريعة في العالم كانتشار العولمة ونمو الاقتصاد العالمي والتطورات التكنلوجية وسرعة انتشار المعلومات وزيادة رغبة الشعوب للمشاركة في عملية صنع القرار ما ادى الى احداث تغيرات جذرية في الكثير من قيم ومعتقدات الافراد التي كانت سائدة سابقا وما نتج عنها من تفشي الفساد في جميع مؤسسات الدولة ولذا توجب البحث عن وسائل واساليب جديدة لمعالجته والحد منه ومنها اعتماد مبدأ الشفافية في جميع سياسات الادارة العليا وبذلك تزداد مشاركة المرؤوسين مع الادارة العليا في صنع القرار كما انها وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المساءلة والمحاسبة التي لا يمكن ان تكون فاعلة دون ممارسة الشفافية وبالتالي تزداد ثقة المرؤوسين في السياسات المعتمدة من قبل القيادات العليا في المنظمات . تم تطبيق الدراسة في (وزارة الصحة) والتي توصلت الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات اهمها ان الفساد الاداري موجود في اغلب المؤسسات والدوائر التابعة الى وزارة الصحة، لذا اكدت الدراسة على عدم التهاون في محاسبة المتسببين في هذا الفساد وفي كافة المستويات فضلا عن الاهتمام بتحسين ظروف العمل وتحسين اجور ورواتب العاملين وكذلك زيادة الحوافز والمكافات التي تحسن مستوياتهم المعيشية ما يقلل من تاثير المغريات المادية التي يعتمدها البعض في التاثير عليهم واستغلالهم للقيام باعمال مخالفة للقانون.

ABCTRACT:

The concern in the subject of managerial corruption has increased lately from the effect and the techniques of treating it, despite of dealing with it by many researchers because of the rapid development in the world such as the globalization, the growth of the international economic , the technological advances, and the pace of spreading the information and increase wish of the peoples to participation in the process of decision making Which cause radical change in peoples values and beliefs which was previously prevailed and produced the spreading all the governmental institutions, Therefore the efforts have increased to seek new tools and techniques for treat and reduce it .One of them is utilizing the transparency in all polices of high leadership which lead to increase the employees trust with the high leadership in decision making as well as the transparency is a means that can help in the process of questioning And calling to account which cannot be effective without practicing the transparency and the trust of the employees in the applied policies used by the top management is increased. This study took place in the (Ministry of Health) and Many conclusions and recommendations have been reached the most important one is the corruption is present in most of the

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2012/11/6

institutions of the ministry so The study confirms that the management must be firm in calling to account the employees involved in corruption in all levels .In addition, the management should concern about improving the condition of the work and improve the salaries and wage, motivation, and rewards of the employees which can improve the standard of living of the employees which can lead to decrease the material seductions which are used by some individuals to affect their conducts and make use of them to do some unlawful acts .

المقدمة

من أراد أن يتعرف على عناصر ومقومات حضارة وتقدم أمة ما فلينظر الى نظمها القانونية والإدارية التى تحكم وتنظم إدارة شؤونها العامة ، فتلك النظم هى عوامل ومرآة تقدمها او تخلفها لما لها من تأثير عظيم ومباشر على كيفية أداء وسلوك الاجهزة الإدارية المختلفة في الدولة وعلى كافة المستويات . يعد الفساد بكل اشكاله آفة كبيرة تنخر كيان المؤسسات والمنظمات والدوائر التي يتسرب اليها سواء عن طريق الافراد العاملين او عن طريق الافراد الذين يتعاملون معها من الخارج وما ينتج عنه من نتائج سلبية وخسائر كبيرة تظهر بعد حين من الزمن الا ان تلك الاثار قد تسبب كوارث وانهيارات وخسائر لعموم المجتمع لذا يفكر الباحثون والمعنيون باستمرار ايجاد وسائل واساليب جديدة للحد من تلك الافة ومن هذه الاساليب الحديثة اعتماد مبدأ الشفافية والذي اخذ بالانتشار سريعا في السنوات الاخيرة لما حققه من نتائج ايجابية عند التطبيق لانه يعتمد على الوضوح والمكاشفة بين الادارات والمرؤوسين في العمل بعيدا عن السرية والغموض الذي كانت تعتمدها الكثير من الادارات السابقة فضلا عن مشاركة المرؤوسين في صنع واتخاذ القرار . تضمن البحث اربعة محاور تناول الاول منهجية الدراسة ، وتناول الثاني الاطار النظري لتوضيح وتحديد مفهوم واهمية متغيرات البحث الاساسية (الشفافية والفساد الاداري)، بينما خُصص الثالث لتحليل البيانات الفعلية باستخدام عدد من الاساليب الاحصائية، اما المبحث الرابع فقد تناول مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات..

key words: الكلمات الرئيسة في البحث هي
1- الفساد الاداري \Managerial Corruption.
2 - اعتماد الشفافية\ utilizing Transparency

المبحث الاول
منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

تعاني المنظمات على اختلاف انواعها في العراق ومنها المؤسسات والدوائر التابعة الى وزارة الصحة من مشكلة الفساد الاداري الذي يعد من اكبر الظواهر السلبية التي ادت الى ردود افعال سلبية لدى المرؤوسين في الوزارة خصوصا والمواطنين عموما تجاه اداء الجهاز الاداري في هذه الوزارة لاعماله الوظيفية لذا فان اعتماد بعض الاساليب والوسائل يمكن ان يساعد في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة ومنها اعتماد اسلوب الشفافية التي من خلالها يمكن ان تبتعد الادارات عن السرية والغموض في العمل لتحل محلها المكاشفة والوضوح بين جميع الاطراف العاملة في الوزارة، وانطلاقا من ذلك سعى البحث الى بيان اثر
هل ان لاعتماد مبدأ الشفافية تأثيرفي الحد من الفساد الاداري في وزارة الصحة ؟ وهل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشفافية والفساد الاداري في في تلك الوزارة ؟.

2-أهمية البحث:

ان أهمية تفعيل الشفافية كمبدأ عام فى إدارة الشؤون العامة لا يمكن بأى حال حصر فوائده فى شتى مجالات حياة الافراد والشعوب والحكومات على وجه العموم إلا مع وجود مبدأ عام للمشاركة فى الإدارة بين الرؤساء والمرؤوسين ، لذلك يمكن تحديد اهمية البحث من خلال النقاط التالية:

أ-تسليط الضوء على احدى الظواهر الخطيرة المتفشية في اغلب المنظمات والتي تؤثر تاثيرا سلبيا ملحوظا على المجتمع عموما وهي ظاهرة الفساد الاداري .

ب-التأكيد على اهمية تطبيق الشفافية من قبل الادارات العليا في الوزارة كونها من الوسائل المهمة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري فيها وذلك من خلال التأكيد على اعتماد آليات محددة وقانونية كالمساءلة والمحاسبة والشفافية والنزاهة للحد من هذه الظاهرة ولتكون رادعا لجميع الموظفين من قيامهم بارتكاب الاخطاء او التزوير او الاختلاس او اخذ الرشوة لانجاز الاعمال للمواطنين .

ج-ضرورة تشجيع الباحثين والمهتمين باجراء دراسات ميدانية في مختلف الدوائر التابعة الى الدولة تتناول مشكلة الفساد الاداري فيها للتوصل من خلالها الى تحديد اساليب جديدة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة ومعالجتها لتقليل آثارها السلبية .

د-الجانب التطبيقي للبحث يتحدد من خلال توضيح درجة الارتباط والتاثير بين الشفافية والفساد الاداري.

3-اهداف البحث:

ان هدف البحث تسليط الضوء على توضيح معنى الشفافية والتي فيما لو تم تطبيقها بشكل واضح في جميع الدوائر والمؤسسات التابعة الى وزارة الصحة وعلى اختلاف مستوياتها فهل ستتمكن من الحد من ظاهرة الفساد الاداري ؟ لذا تتحدد اهداف البحث بالاتي:

أ-تشخيص مستوى اهمية الشفافية كاحد الاساليب المهمة في مكافحة الفساد الاداري في المنظمة المبحوث.

ب-تشخيص مستوى اعتماد آليات تحجيم الفساد الاداري في المنظمة المبحوثة .

4-حدود البحث :

أ-الحدود المكانية :جرى تطبيق البحث في وزارة الصحة في بغداد.

ب-الحدود الزمانية :استغرق البحث الميداني فترة زمنية مقدارها ثلاثة اشهر واقعة بين التاريخين 2\3\2011ولغاية 30 \5\2011 تم فيها توزيع الاستبانة على عينة البحث (من الاداريين) وجمعها وتحليل نتائجها فضلا عن المقابلات الشخصية لعدد قليل من افراد عينة البحث في الوزارة.

5-فرضيات البحث :

تمحورت الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة ضمن المفاهيم الاتية :

أ-يسهم اعتماد الادارة العليا في وزار ة الصحة لمبدأ الشفافية في تعزيز آليات تحجيم الفساد الاداري معنويا.

ب-ينعكس مبدأ الشفافية في وزارة الصحة بالتأثير معنويا في آليات تحجيم الفساد الاداري .

لذا يمكن صياغة فرضيات البحث ووفق ما ورد اعلاه على النحو الاتي:

أ-**الفرضية الرئيسية الاولى** : هناك علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية والفساد الاداري .

ب-**الفرضية الرئيسية الثانية** : هناك علاقة تاثير معنوي بين الشفافية والفساد الاداري.

6-الاساليب الاحصائية المستعملة في البحث :

أ-الوسط الحسابي لمعرفة مستوى متغيرات البحث

ب-الانحراف المعياري لمعرفة مدى ابتعاد الاستجابات عن الوسط الحسابي

ج-معامل ارتباط الرتب (سبيرمان ، Spearman) لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة

د-معامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة

7-نموذج البحث:

يمكن صياغة نموذج البحث على النحو الاتي:

شكل (1)
نموذج البحث

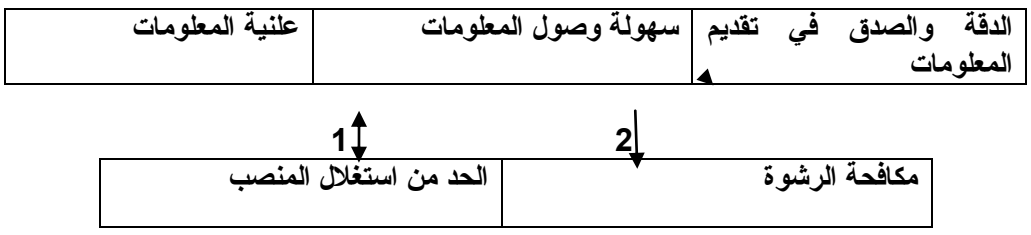

1-علاقة الارتباط ،2 -علاقة التأثير

الشكل من اعداد الباحثة وفقا لمتغيرات البحث

8-أدوات جمع البيانات والمعلومات:

تمثّلت ادوات جمع البيانات والمعلومات بالآتي:

1-ما تيسَّر من المؤلفات والبحوث في مجال متغيّرات البحث فضلا عن المقابلات الشخصية كونها اسلوب فاعل في الحصول على البيانات والمعلومات وكذلك الشبكة الدولية للانترنيت.

2-الاستبانة: تعد الاستبانة المصدر الرئيس للبيانات والتي أمدت الباحثة بالبيانات والمعلومات الميدانية اللازمة والتي تم تصميمها وبالاستفادة من بعض ما تناوله الباحثون في كلا المجالين (الشفافية والفساد الاداري) كما سيظهر في الملحق (1)، ثم تم عرضها على عدد من اساتذة كلية الادارة والاقتصاد قسم ادارة الاعمال للاخذ بارائهم وملاحظاتهم القيمة والتي تم تعديل الاستبانة على ضوئها وكما سيظهر في الملحق رقم (2) ،

تم الاعتماد على مدرج (ليكرت الخماسي) والذي يحتوي على خمس عبارات ولكل عبارة وزن يبدأ من(1) وينتهي ب(5) وكالاتي:

الدرجة	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غيرموافق	غير موافق تماما
الوزن	5	4	3	2	1

وقد اشتملت الاستبانة على (21) فقرة منها(13) فقرة لمتغير الشفافية المتكون من ثلاثة ابعاد { (4) للدقة والصدق في تقديم المعلومات و(4) لسهولة وصول المعلومة و(5) لعلنية المعلومة} و(8) فقرات لمتغير الفساد الاداري موزعة على بعدين { (4) مكافحة الرشوة و(4) الحد من استغلال المنصب} ، وكما سيوضحه الجدول الآتي :

شكل (2)
مصادر مقاييس البحث

المتغيرات	التسلسل	مصادر القياس
اولا: المتغير المستقل (الشفافية)	13-1	الربيعي، خلود هادي،2005
الدقة والصدق في تقديم المعلومات	4-1	نفس المصدر
سهولة وصول المعلومة	8-5	نفس المصدر
علنية المعلومة	13-9	نفس المصدر
ثانيا:المتغيرالتابع(الفساد الاداري)		الدليمي ، باسم فيصل ،1999 يماني، هناء، 2008
مكافحة الرشوة	17-14	نفس المصدر
الحد من استغلال المنصب	21-18	نفس المصدر

الجدول من اعداد الباحثة

ج-صدق وثبات الاستبانة: الصدق يشير الى خاصية الاداة في قياس ما تهدف لقياسه والذي يعد من اهم الشروط الواجب توفرها لبناء المقياس واعتماد نتائجه، يقصد بالثبات ان المقاييس تعطي النتائج نفسها لو اعيد تطبيقها على الافراد انفسهم مرة اخرى (الدباغ ،1998 :121) ،لقد تم استخدام معامل كرونباخ لقياس ثبات فقرات الاستبانة ويوضح الجدول (3) معامل الفا كرونباخ لجميع الفقرات حيث ان جميع النسب اكبر من النسبة المقبولة احصائيا والبالغة (60%) ما يشير الى اتساق وترابط جيد بين عبارات الاستبانة (.Sekaran, 1984) عن (العبادي والاسدي، 2010: 14).

شكل (3)
معامل كرونباخ للثبات لفقرات الاستبانة

الدقة والصدق في تقديم المعلومات	سهولة الوصول الى المعلومات	علنية المعلومات	مكافحة الرشوة	الحد من استغلال المنصب
74.22	76.12	71.12	75.22	79.4

الجدول من اعداد الباحثة

9-الدراسات السابقة:

1-دراسة محمود والحمداني 2011 (مكافحة الفساد الاداري باعتماد الشفافية في اطار المسؤولية الاجتماعية) دراسة استطلاعية لاراء عينة من المدراء في عدد من المنظمات الانتاجية في محافظة نينوى.

هدفت الدراسة الى بيان مدى تاثير المسؤولية الاجنماعية في مكافحة الفساد الاداري باعتماد الشفافية وذلك بعد ان اصبح الفساد الاداري ليس مجرد ممارسات خاطئة ذات تاثير قليل بل جرائم منظمة تشل قدرة المنظمات في التطور والنمو، وان اهمية الدراسة تظهر من خلال تحديد علاقة الارتباط والاثر بين المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد الاداري باعتماد الشفافية لدى المنظمات المبحوثة وذلك من خلال استخدام عدد من الاساليب الاحصائية لتحليل النتائج التي توصلت اليها الدراسة، ثم توصل الباحثون الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات من اهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد الاداري باعتماد الشفافية ما يؤكد فاعلية الاهتمام بالمسؤولية القانونية والاخلاقية في مكافحة الفساد الاداري الامر الذي يؤدي الى اهتمام ادارة المنظمات المبحوثة بترسيخ المسؤولية لدى المديرين والعاملين بمكافحة الفساد الاداري.

2-دراسة العامري ودواي 2011 (تأثير الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الاداري والمالي) دراسة استطلاعية تحليلية لاراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية .

تعد الشفافية التنظيمية احدى الوسائل الناجعة في السعي الى الاصلاح والعمل على منع الفساد وتقليل اثاره السلبية الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وفي ضوء ذلك فان هدف البحث اجراء دراسة استطلاعية للوقوف على تاثير الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الاداري والمالي في بيئة المنظمات

العراقية ، وتم اختبار ذلك من خلال ثلاث فرضيات الاولى لعلاقة الارتباط والثانية للتأثير والثالثة للفروق ، وتم استخدام عدد من الوسائل الاحصائية كمعامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار (مان وتني) للوصول الى النتائج وتم الوصول الى عدد من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة ارتباط وعلاقة تاثير بين الشفافية التنظيمية والحد من الفساد الاداري والمالي فضلا عن وجود فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية ،وبناءً على ذلك تم تقديم عدد من التوصيات اهمها وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الاداري والمالي تشترك بها كل الجهات المعنية في البلاد للتمكن من مجابهة ظاهرة الفساد بكل انواعه مع العمل على ازالة الغموض والتعدد في التشريعات والقوانين وخاصة ذات التماس بحياة المواطنين فضلا عن اهمية تطبيق القانون واتاحة المعلومات للجميع من الموظفين والمواطنين وممارسة الشفافية وتكريسها ومحاسبة الفاسدين في المنظمات.

المبحث الثاني
التأطير النظري

سيتم في هذا المبحث التطرق لمتغيرين رئيسين هما الشفافية والفساد الاداري وكذلك توضيح بعض الجوانب النظرية المتعلقة بهذه المتغيرات وكالاتي:

اولا: الشفافية : TRANSPARENCY

هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة بين الرؤساء والمرؤوسين في المنظمات اذ تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لصنع القرار كما تتيح للمعنيين أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات ومراقبتها اولا باول .

1-مفهوم الشفافية :

إن موضوع الشفافية يرتبط بقضية الفساد الاداري وما له من أضرار كثيرة وكبيرة على المجتمع فهي تعد من الوسائل المهمة في العمل الاداري التي يمكن اعتمادها للحد منه وتحجيمه، لذا اهتم العديد من الباحثين بتحديد معنى الشفافية وتوضيح مفهومها حيث بين (البرقاوي، 1988: 32) ان الشفافية تعني الوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات او الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الاجراءات والحد من الفساد فشفافية القوانين تعني وضوحها وبساطة صياغتها وفهمها فضلا عن بساطة وسهولة الاجراءات التنفيذية والنزاهة في تنفيذها، كما اشار (محمود والحمداني،2011: 14) عن (Grassier, 1998: 19) الى ان الشفافية تمثل بعدا مركزيا للحكم الصالح ومكافحة الفساد الاداري في المنظمات الحكومية الخاصة وهي تتمثل في التدفق الكامل للمعلومات من المدراء الى ذوي المصلحة في المنظمة، اما (الطوخي وآخرون،2002 : 114) فقد بينوا ان شفافية الانشطة واعمال الادارة انما تعني ان تعمل الادارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، ثم عرفها (بلوتاس، 2002 :28) بانها مصطلح يعني الوضوح والصدق والعلنية في اتخاذ القرارات الادارية او المداولات العامة بحيث يعرف المجتمع ما جرى وما يجري وما سيجري، ثم اشار لها (ميكلوري، 2003: 169) الى انها تعني اولا وقبل كل شئ تدفق المعلومات وعلانية تداولها من خلال مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروئة لكي تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد ، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الامور لتحفيزهم على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره، اما (الذهبي،2005: 221) فيرى بانها حق من حقوق المواطنين اتجاه الدولة وهي من جهة اخرى واجب من واجبات السلطة الادارية اتجاه المواطنين فمن واجب السلطة فتح المجال امام المواطنين للاطلاع وبصورة مستمر على سير عملية ادارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات، كما عدها (حماد،2005: 371) منهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنظمة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب، والشفافية تعني الكشف عن جميع أنشطة المنظمات وجعلها سهلة الرؤية والوصول وإفساح المجال أمام المواطنين وبقية الموظفين واطلاعهم بصورة مستمرة على سير عملية إدارة شؤون المجتمع وجميع أنشطة المنظمات في كافة النواحي والمجالات، وتتفق الباحثة مع ما اورده كل من (محمود والحمداني، 2011: 14) ان الشفافية هي الكشف العام للمعلومات وانها ترتبط بالمفهوم الثقافي والقيمي للمنظمة والافراد لانها تحمل كل معايير الصدق الاخلاص والامانة في التعامل من خلال التأكيد على النظام القيمي للمنظمة.

2-اهمية الشفافية :

ان الشفافية هي الطريق الى التنمية والإصلاح الإداري وذلك لوجود علاقة طردية بين الشفافية ومعدلات النمو والتقدم وكفالة حقوق الانسان والاصلاح الإدارى والوقاية من الفساد فكلما زادت درجة الشفافية فى بلد ما أرتفعت معدلات النمو والتقدم وحقوق الانسان واستطاع الشعب أن يصل بخطوات وأزمنة سريعة الى مستوى حضاري وتقدمي أفضل، وعلى العكس من ذلك فإن السرية فى الإدارة تكبل العقول وتقوض الإمكانات وتهدر القدرة على استغلال الموارد" البشرية والمادية "وكلما زادت درجة السرية فى أنشطة ووظائف وأعمال

الادارة كلما تعثرت إدارة التنمية وكبا الاقتصاد وانتشر الفساد وخفقت فى أداء كافة وظائفها وأعمالها وضاعت حقوق الانسان فقد بين كل من (عليان وجرار،1997: 350) الى ان اهمية الشفافية تظهر من خلال مساهمتها في تحقيق المصلحة العامة والمساعدة في اتخاذ القرارات الادارية الصحيحة فضلا عن توافر النجاح والاستمرارية لاية منظمة تريد مكافحة الفساد الاداري بكل اشكاله مع ازالة العوائق البيروقراطية الروتينية فضلا عن تسهيل جذب الاستثمارات وتشجيعها وكذلك تنمية الخصخصة. ثم اشار (.اللوزي،2000 :150) الى ان اهمية الشفافية تكمن في سهولة فهم الاجراءات ووضوحها ومرونتها مع تبسيط الاجراءات الادارية وسرعة الانجاز وتعزيز مفهوم الثقة والولاء بين افراد التنظيم وبين المراجعين مع التوسع في اللامركزية وتوضيح خطوط السلطة واحداث هياكل تنظيمية مرنة، اما (الربيعي، 2005 :58) فقد اوضحت بان الشفافية تعمل على منع الممارسات الادارية الخاطئة في العمل كما تعزز قدرات الاجهزة الادارية على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة بها فضلا عن تحديث الانظمة والقوانين وتبسيط الاجراءات وجعلها واضحة ومفهومة كما تعزز الرقابة وتزيد من كفاءتها فضلا عن تحقيق التطور والتنمية الادارية ، وبذلك فان مبدأ الشفافية والمشاركة فى إدارة الشؤون العامة أضحى من المبادئ الاساسية التى تقوم عليها كافة الانظمة وأصبحت السرية مجرد أستثناءٍ محدودٍ ومحصورٍ وموقوتٍ وقابلٍ للجدل والانتقاص يوماً بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام ذلك المبدأ الذى يجب أن يحكم ويسود كافة انشطة ووظائف وأعمال الجهاز الإدارى باعتبار أن الشفافية أحد الشروط والمقومات الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة فى كافة المجالات التنموية.

3-خصائص ومزايا الشفافية:

تتضمن الشفافية عدد من الخصائص والمزايا منها ما اشار اليها (الشيخ ، 1997 : 357) وهي: 1_سهولة ودقة الاجراءات ووضوحها ومرونتها مما يسهل على الافراد المراجعين انجاز اعمالهم بيسر وسهولة، 2- تعزز الرقابة الادارية وتزيد من كفاءتها ومعالجتها من خلال الدقة والوضوح في الاجراءات والممارسات الادارية المعمول بها، 3-تحقق حوارات وممارسات وتثبت دعائم المجتمع لرفض سلوكيات الفساد وممارسته.

اما المزايا التي اشار اليها (الغالبي والعامري،2003: 220) فتتمثل بالاتي: 1-الدقة والصدق في تقديم المعلومات، 2-تكامل المعلومات، 3-توقيت المعلومات، 4- سعة الانتشار، 5 -سهولة وصول المعلومة، 6- علنية المعلومات ، 7-تنوع التقارير، 8 – دورية التقارير وانتظامها ، 9--وجود موقع على شبكة الانترنيت للمعلومات، 10-التطوعية في تقديم المعلومة ، ومن خلال هذه الخصائص نجد ان الشفافية هي تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصداقية وان المعلومات غير الدقيقة سوف يتم اكتشافها كما انها يجب ان تكون علنية مع امكانية الحصول عليها بسهولة ودون عناء من قبل المستفيدين في الوقت المناسب وان تكون العلنية احد اهم مرتكزاتها مع التاكيد على الحفاظ على خصوصية المنظمة امام المنافسين.

اما (الربيعي، 2005 :62) فقد تطرقت الى اهم مزايا الشفافية وهي : 1-تحقيق المصلحة العامة، 2 - استقلالية الافراد العاملون في التنظيمات الادارية عند القيام بواجباتهم الوظيفية، 3- ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، 4- المشاركة في اتخاذ القرارات الادارية الصحيحة مع اعداد الدراسات الدورية لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الانحرافات والممارسات الخاطئة للعمل على تصحيحها وذلك بالاعتماد على الكفاءات البشرية العاملة في المنظمة، وقد تم اعتماد بعض هذه الخصائص في استبانة البحث وهي(الدقة والصدق في تقديم المعلومات ، سهولة وصول المعلومة ،علنية المعلومات).

ثانيا: الفساد الاداري :Managerial Corruption

{ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون * الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون }
صدق الله العظيم (سورة البقرة الاية 11-12)

1-مفهوم الفساد الاداري :

تباين مفهوم الفساد كونه ظاهرة يمكن ان تمثل تصرفا استثنائيا او انحرافا عن المعايير الاخلاقية للمجتمع ما ينبغي القضاء عليها ومكافحتها ، ولتحديد مفهوم الفساد وما يعنيه نورد اولا ما جاء في (المعجم الوسيط، 1973: 688) ان الفساد يعني التلف والعطب او الاضطراب والخلل ، ثم اشار(اليوسف ،2002 : 258)الى ان الفساد يعني الحاق الضرر بالافراد والمجتمعات مصداقا لقوله تعالى:(ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس)(سورة الروم ، الاية41) وقوله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم)(سورة المائدة ، الاية 33) ، كما اكد (الجابري والقيسي ،2005:91) ان الفساد يستمد معانيه وتفسيراته في الشريعة الاسلامية من القران الكريم التي تناولته بشكل واسع حيث وردت الكلمة ومشتقاتها في القران الكريم تقريبا خمسين مرة موزعة على ثلاثة وعشرين سورة وكلها تدين الفساد بشدة لانه يضم في معانيه الصفات غير الاخلاقية التي تضر المجتمع والصالح العام وعليه فان الاسلام

حرم الفساد بكل اشكاله. وعرفه (caiden&caiden, 1977:37) على انه التأثير غير المشروع في القرارات العامة وعرفه ايضا مرة ثانية بنفس المصدر في الصفحة (302) بانه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالاطماع المالية والمكاسب الاجتماعية او ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية .اما (Werner; 1983:14) اعتبر الفساد الاداري هو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية وذلك محاباة لاعتبارات خاصة كالاطماع المالية والمكاسب الاجتماعية او ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية، ثم ان(القريوتي ،221:1985) قد عرفه بانه حصيلة الاتجاهات والانماط السلوكية المتأصلة ليس فقط في الهياكل الادارية بل في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري وفي قلوب وعقول الموظفين المدنيين والمواطنين على حد سواء ، كما اشار (الاعرجي ،89:1988) ان الفساد الاداري فقدان السلطة القيمية وبالتالي اضعاف فاعلية الاجهزة الحكومية ، وعرفه(السالم، 2009 :6) بانه استغلال سلطة الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بطرق غير مشروعة نظاميا، وبين (السبيعي، 2010 :60) الفساد الاداري بانه سلوك منحرف يترتب عليه ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الاداري لتحقيق اهداف خاصة كالاطماع المالية والمكاسب الاجتماعية ويتسبب في في عدم تحقيق الجهاز الاداري اهدافه بتقديم خدمات للجمهور بكفاءة وفعالية، وتتفق الباحثة مع جميع الباحثين الذين اكدواعلى ان الفساد الإداري هو الاستخدام غير المشروع للمركز الوظيفي ترويجاً للمصلحة الخاصة وهو تبادل معطيات انواع الفساد الاداري المادية أو غير المادية لقاء تأثيرات غير مبررة على قرارات الإدارة وهو التعارض مع المصالح العامة أو مع قواعد سلوكية عامة ترويجاً لمنافع خاصة .

2-انواع الفساد الاداري:

الفساد بشكل عام يشمل أنواع عدة منها كما اورده (الغالبي العامري،2008:-359) و(الذهبي،2005 :82)

1-الفساد حسب الحجم ويتمثل في:

أ- الفساد الصغير: وهو الذي يقوم به صغار الموظفين لقاء رشوة او عمولة او محاباة او محسوبية فضلا عن اختلاس مبالغ بسيطة وقد يكون تاثيره كبيرا على المنظمات .

ب_ الفساد الكبير: وتقوم به الادارات البيروقراطية العليا كالصفقات الكبرى في عالم المقاولات .

ج- الفساد الجزئي: ويشمل بعض الممارسات التي تقوم بها بعض المنظمات التابعة للوزارات .

2-الفساد حسب الانتشار ويتمثل في :

ا-الفساد الدولي ويشمل : غسيل الاموال ، الاتجار بالمخدرات ،تجارة السلاح ،تهريب المهاجرين وتجارة الرق

ب-الفساد المحلي : ويقصد به ما ينتشر من فساد في البلد الواحد ولا يرتبط بجهات اجنبية في دول اخرى.

3-الفساد من ناحية التنظيم ويشمل:

الفساد غير المنظم (الفردي) ، الفساد المنظم ، الفساد الشامل ، الفساد لاداري المنتظم .

4-الفساد حسب المستوى ويشمل :

المستوى الرئاسي ، المستوى المؤسسي ، المستوى التنظيمي

5-الفساد وفقا للرأي العام ويشمل :

أ- الفساد الابيض :وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون الى معاقبة مرتكبيه

ب- الفساد الاسود :هو ذلك الفساد الذي يتفق الجمهور على ادانة ومعاقبة مرتكبيه لسلوكهم السيْ

ج- الفساد الرمادي :وهو المتوسط بين النوعين السابقين والسبب هو غياب الاتفاق حول عمل او تصرف معين من قبل الجمهور

6-الفساد وفقا للممارسة ويشمل:

الفساد الروتيني ، الفساد الناتج عن ممارسات غير امينة للسلطة الممنوحة للمدير والموظف ، الفساد المرتبط بمخالفة قانونية .

7-الفساد وفقا للغرض ويشمل :

الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية ، الفساد الناتج عن خدمة الاقارب والاصدقاء ، الفساد الناتج عن السرقة العامة كالتلاعب بالاسعاروالتلاعب بالرواتب والاجوروبنظم الحوافز والمكافآت .

اما فيما يتعلق بالفساد الإداري (موضوع الدراسة) كما بينه (الغالبي والعامري،2008 : 358) فيتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير القوانين والتشريعات التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار، وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في :

1-عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف . 2-تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار . 3-الامتناع عن اداء العمل او التراخي والتكاسل . 4-عدم تحمل المسؤولية .
5-اقشاء اسرار الوظيفة . 6-الخروج عن العمل الجماعي.
ويمكن ان يقسم الفساد الاداري حسب وجهة نظر (يماني، 2008: 3) الى اربع انواع هي :

1- الانحرافات التنظيمية : ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في اثناء تاديته مهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة اساسية للعمل ومن اهمها :
أ-عدم احترام العمل ، ب- امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه ،ج- التراخي والكسل، د- عدم الالتزام باوامر وتعليمات الرؤساء ،ح- السبية والامبالاة ،خ- افشاء اسرار العمل ، ي- عدم تحمل المسؤولية.
2- الانحرافات السلوكية: ويقصد بها تلك المخالفات الادارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفه واهمها:أ- عدم المحافظة على الكرامة الوظيفية ،ب- سوء استعمال السلطة (استغلال المنصب)،والمحسوبية والواسطة .
3- الانحرافات المالية والادارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ومنها:
أ-مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة، ب-الاسراف في استخدام المال العام، ج-فرض المغارم واستخدام القوة على الموظفين
4- الانحرافات الجنائية ومنها: الرشوة ،التزوير، اختلاس المال العام.
وقد تم اعتماد بعض الاسباب وهي (استغلال المنصب ، والرشوة) لمعالجتها في استبانة البحث

3-اسباب الفساد الاداري :

تتعدد الاسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في كل مكان فبالرغم من وجود شبه اجماع على كون هذه الظاهرة سلوك انساني تحركه المصلحة الذاتية الا ان هناك مجموعة من الاسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد ومن هذه الاسباب التي اشار اليها(72 : DOBEL,J.PATRICK, 1978) على انها: 1- اسباب هيكلية وذلك لوجود هياكل قديمة للاجهزة الادارية التي لم تتغير على الرغم من التطور الكبير في قيم وطموحات الافراد ، 2- اسباب قيمية والتي تؤكد ان الفساد ناتج عن انهيار النظام القيمي للافراد في المجتمع ، 3-اسباب اقتصادية تعزي الفساد لسبب عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع ، غير ان (جميعان، 1975 :113) اشار الى عدد اخر من الاسباب وهي: 1- اسباب بايولوجية وفسيولوجية وهي جميع الاسباب التي اساسها ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وما تتركه من اثار على سلوكياته وتصرفاته، 2- اسباب اجتماعية وهي جميع الاسباب التي تنشا نتيجة التاثيرات البيئية والاجتماعية، 3- اسباب مركبة هي جميع الاسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين (البايولوجية والاجتماعية) ، اما (الدليمي ، 1999: 32) فقد بين نوعين من الاسباب وهي :1- اسباب حضرية والتي تنشأ بسبب وجود فجوة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قواعد وقيم العمل الرسمية المطبقة في اجهزة الدولة ووجود المخالفات تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري ،2- اسباب سياسية وتنشأ بسبب محدودية قنوات التاثير غير الرسمية على القرارات الادارية مع ضعف العلاقة بين الادارة والجمهور والذي يؤدي لبروز الفساد الاداري، واخيرا فان (حسن،2009 :20) ارجعت اسباب الفساد الاداري الى:1 -ضعف اخلاقيات الوظيفة العامة وغياب الروح الوطنية في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، .2-تردي الوضع الامني بصورة مما يعطي للمفسدين مساحة اكبر للسيطرة ونهب المال العام مع غياب تنفيذ القانون،3-عدم الاهتمام بالموارد البشرية التي تعتبر من المشاريع الاستثمارية الكبيرة ،4-انعدام الثقة بين الموظف ورؤساءه ،5-ضعف كبير في القيادات وعدم تحملهم مسؤولية المناصب التي يشغلونها ونشاطاتهم ضعيفة في مكافحة الفساد الاداري والمالي ، اما مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe) فقد قام بعمل دراسة بهذا الخصوص حدد فيها الاسباب التي تؤدي الى الفساد الاداري وهي:

1-غياب الشفافية :ان كثير من الانظمة لا تسمح بنشر المعلومات الا التي تخدم مصالحها ، الاانه بانتشار خدمات الانترنيت والاقمار الصناعية اصبح من الصعب على هذه الانظمة حجب كل الحقائق عن الجمهور.
2-ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون: ان قوة السلطة تساعد على ضمان المساءلة والمحاسبة وحماية حقوق المواطنين ضد السياسات الخاطئة التي ينتهجها المسؤلين في المستويات العليا غي المنظمات.
3-عدم القابلية للمسائلة: يوجد في الكثير من الدول برلمانات ومؤسسات مجتمع مدني ووسائل اعلام وجمعيات مهنية الاانها من الناحية الفعلية لا تملك الصلاحيات لمحاسبة المقصرين والمفسدين عن اعمال الفساد الاداري والمالي.
4-عموم الجمهور والمواطنين والتي تمثل غالبية الشعب وهي مغلوبة على امرها ولا حول لها ولا قوة .
5-النخبة او الصفوة: وهم مجموعة صغيرة تضم مسؤولي الاسر الحاكمة والمشهورة التي تربطها برجال السلطة علاقات وثيقة وتتمتع باعلى الامتيازات كما انها تسيطر على معظم الانشطة الاقتصادية .

6-العاملون لدى الحكومة : هم مجموعة من موظفي الحكومة الذين يتسابقون وبطرق غير مشروعة وملتوية للحصول على رضا الحكومة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الاخرين وبالتالي تستعملهم الحكومة بقصد او غير قصد لتمرير عمليات الفساد المالي والاداري.(www.Cipe.org) ارشادات عملية لمكافحة الفساد. بتاريخ 5\4\2011.

4-آليات مكافحة الفساد الاداري :

ان للفساد الاداري اثارا سلبية على الاداء بجميع انواعه ومن ثم فان تقليل هذا الفساد يعد عاملا مهما في رفع كفاءة استغلال الموارد البشرية وتحقيق الاهداف التنموية حيث قام (ابو شيخة،1994 :211) بتحديد اتجاهين اساسين لمكافحة الفساد هما(العمل بالاصلاحات الادارية والترتيبات الوقائية) ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والاساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف والاخر(مقاضاة المخالفين) والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الاداري ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والاساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف ثم ان التوجهين المذكورين لا يعتبر احدهما بديلا عن الاخر بل ان احدهما مكملا للاخر وهما معا يكونان منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد هدفها الاساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها وان هذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خططه وسياساته التي تحول دون وقوع حالات الانحراف او معالجتها. اما (الدليمي،1999: 109) فقد اشار الى اهمية (اصدار تشريع) يتم بمقتضاه تحريم مختلف ظواهر الفساد الاداري وبما يعزز الاليات الخاصة بضبطها وتنفيذ الروادع والعقوبات المتعلقة بها، كما اشار(اليوسف , 2002 :272) الى اهمية اليات مكافحة الفساد كونها عناصر اساسية في استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي والتي تمثل كافة الاجراءات التي تُتخذ في المنظمة بهدف احراز اداء اعلى والتي يمكن ان تتمثل بتقليل احتكار اي نوع من الانشطة او الاعتماد على مؤسسات محددة للتعامل (مثلا شركات ادوية محددة بالنسبة الى وزارة الصحة) ما يوفر بيئة خصبة للفساد مع تبسيط الاجراءات الحكومية ووضوحها وشفافية القرارات وتوعية جميع افراد المجتمع بقوانين المؤسسات العامة في الدولة فضلا عن وضوح القوانين مع توفير اجهزة التدقيق الداخلي والخارجي وتدعيمها بالصلاحيات والمعلومات التي تمكنها من متابعة الاعمال بكفاءة وفاعلية ، اما الاليات التي حددها (Kaufmann, et.al,2003:16) والتي من خلالها يمكن تحجيم الفساد فتشمل: 1-الوضوح والشفافية ،2-الاستقرار السياسي 3-فاعلية الاداء الحكومي ،4-توعية الاطر التنظيمية ،5-سيادة القانون ،6-ضبط ومراقبة الفساد، ثم اكد (hill, 2006:4) على ان اغلب المنظمات تضع استراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجودة وتبني هذه الاستراتيجية الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وان تبني اي استراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب صحوة ثقافية فضلا عن الارادة الجادة والحقيقية من قبل القادة الاداريين لمحاربة الفساد الاداري مع السلطة السياسية وذلك باستخدام وسائل واليات شاملة تدعمها الارادة الحقيقية ،لذا اشار (اللامي، 2007: 88) الى عدد من الاليات المتبعة للحد من ظاهرة الفساد السلبية وذللك لتقليص آثارها على المجتمع الى ادنى حد ممكن ومنها :

أ-المحاسبة: وهي خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب الادارية للمساءلة القانونية والادارية والاخلاقية عن نتائج اعمالهم ،اي يكون جميع الموظفين في المنظمات على اختلافها مسؤولين امام رؤساءهم الاعلى منهم وظيفيا الذين بدورهم يكونون مسؤولين امام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.

ب-المساءلة : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة بتقديم تقارير دورية عن نتائج اعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها ، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن اعمال اللادارات العامة ليتم التاكد من ان عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية للبلاد.

ج-الشفافية:وتعني وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المرؤوسين (المنتفعين من الخدمة او ممولها) وعلنية الاجراءات والغايات والاهداف وهو ما ينطبق على اعمال الحكومة كما ينطبق على اعمال المنظمات الاخرى الحكومية وغير الحكومية.

د-النزاهة : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة الا ان الثاني يتصل بقيم اخلاقية معنوية بينما يرتبط الاول بنظم واجراءات عملية.

غير ان (العنزي,2008 : 5) فقد قام بتوضيح عدد من الاستراتيجيات لمقاومة الفساد منها:

1- معاقبة مرتكبي الفساد بلا هوادة وذلك من خلال ادانة الشخصيات الرئيسية الفاسدة ومعاقبتها بلا تردد ،2- .مشاركة المواطنين في تشخيص اجهزة الفساد لانهم مصادر خصبة للمعلومات، 3-اصلاح انظمة الحوافز لمنع الموظفين من الوقوع في الاخطاء،4-التركيز على الوقاية في اصلاح الاجهزة الفاسدة . اما (ازغير،2011: 53) فقد بين عدد من الاستراتيجيات لمكافحة الفساد وهي:

1-الاستراتيجية السياسية: يرى اصحاب هذه الاستراتيجية بان العلاج الحقيقي لكل ممارسات الفساد تكمن في اقامة نظام ديمقراطي بمواصفات عصرية وذلك من خلال اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة واحترام حقوق الانسان والسماح بمتابعة وتقييم اداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم وغيرها من

الوسائل التي يمكن ان تحد من ممارستهم للفساد بكل اشكاله ،حيث يبرر هؤلاء اعتماد هذه الاستراتيجية كونها تمنع الاستبداد والتسلط والتفرد ويمكن الجماعات والتنظيمات من تشخيص الخلل ومعالجته، ويتم تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال اتباع مجموعة من الاليات منها:

أ-الحكم الرشيد، ب - الادارة السياسية ، ج- الانضمام الى الاتفاقيات الدولية الساعية الى محاربة الفساد الاداري والمالي .

2-الاستراتيجية الاقتصادية: يرى اصحاب هذه الاستراتيجية ان الفقر وتدني مستويات الدخل وسوء الاوضاع المعيشية هي من اسباب اشاعة الفساد باشكاله المختلفة ، اما الاليات التي تعتمدها هذه الاستراتيجية في الحد من الفساد الاداري هي:

أ-اصلاح انظمة الحوافز وتعديل انظمة الاجور في جميع المنظمات . ب-تنشيط برامج التنمية الاقتصادية . ج- تحقيق عدالة توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر.

3-الاستراتيجية الادارية: وتتم من خلال عدة فقرات هي:

أ-تفعيل دور الاجهزة الرقابية في الادارات العامة وتخويلها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين وملاحقة مرتكبي الفساد الاداري . ب-تبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية .

ج-الافصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن اعمال الادارات وعن اجراءات وآليات تقديم الخدمة الى المواطن. د-معاقبة مرتكبي الفساد وادانة الشخصيات الرئيسية الفاسدة في كافة المستويات وبلا تردد. و- تحديد برامج التدريب المناسبة للموظفين في مجال الفساد ومكافحته. ه- اعتماد نظم توظيف وقواعد ادارية ومحاسبية فاعلة مانعة للفساد الاداري .

4-الاستراتيجية القضائية والتشريعية: في ظل هذه الاستراتيجية يتم التاكيد على استقلالية القضاء وتوضيح اوجه الغموض في القوانين والتشريعات والفصل بين السلطات وبما يؤدي الى زيادة الثقة في القواعد المعمول بها.

ويبين الجدول التالي عدد المخالفات الحاصلة في المنظمات الصحية وحسب التقرير السنوي لوازرة الصحة (لسنة 2005 ص 267 –ص278)، فضلا عن عدد اللجان التحقيقية المنجزة من قبل مكتب المفتش العام بالتعاون مع هيئة النزاهة عن تلك المخالفات .

شكل (4)

اللجان التحقيقية المنجزة عن المخالفات الحاصلة في المنظمات الصحية

ت	اللجان التحقيقية المنجزة من قبل المفتش العام	نوع المخالفة	العدد	اللجان التدقيقية المنجزة
1	1231 من مجموع 1303 لجنة مشكلة	الرشوة	15	58 من مجموع 72
2		السرقة	13	
3		استغلال المنصب	5	
4		اختلاس	82	
5		تزوير	126	
6		ادارية	351	
7		فنية(طبية وعلاجية)	157	
8		اخرى	65	

(الاتروشي، 2005: 27-29)

5-الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالميا

اشار(كراس هيئة النزاهة العامة ، دائرة التعليم والعلاقات العامة \العدد الثالث،2007) الى اهم الجهات العالمية والمحلية المسؤولة عن مكافحة الفساد الاداري والحد منه وهي:

1-منظمة الامم المتحدة: اصدرت الامم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد بكل انواعه خطورته وما له من مخاطر وتهديدات على استقرار وامن المجتمعات كما اصدرت ايضا اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت اليها الكثير من دول العالم.

2-البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من اثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية .

3- صندوق النقد الدولي :لجأ صندوق النقد الدولي الى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لاي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

4-منظمة الشفافية الدولية: انشأت منظمة الشفافية الدولية سنة 1995في برلين بالمانيا وهي منظمة اهلية غير حكومية تعمل بشكل اساسي على مكافحة الفساد والحد منه على المستوى المحلي والدولي لمساعدة الافراد الراغبين في تحقيق الشفافية والنزاهة وهدفها زيادة فرص المساءلة وتقييد الفساد وتحجيمه من خلال

وضوح التشريعات وتبسيط الاجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والادارية ، كما انها تعمل من اجل نشر الديمقراطية وترسيخ القيم الاخلاقية.

5-المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد:

تاسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا في اكتوبر 2002 وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية وقد توسعت لتضم اكثر من 250 برلماني من 72 دولة وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي في حين تعمل الشبكات الاقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد.

اما محليا فان اهم الاجهزة الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد الاداري فهي:

1-ديوان الرقابة المالية: ويعتبر من اهم الاليات الرقابية في العراق والذي تم انشاؤه عام 1927 بموجب قانون رقم (17) والذي يعمل على حماية المال العام من التلاعب والفساد فهو عين السلطة التشريعية والرقيب على الشؤون المالية للدولة ايرادا وصرفا .

2-هيئة النزاهة العامة: انشأت هيئة النزاهة بموجب الامر(55) لسنة (2004) مهمتها التحقق من حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا او الرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتميز على اساس العرق او الطائفة واستغلال السلطة والمنصب لتحقيق اهداف شخصية او سوء استخدام المال العام وذلك من خلال عقد ندوات واعداد برامج تثقيفية لتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية فضلا عن وضع اسس ومعايير للاخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل موظفي الدولة.

3-مكاتب المفتشون العموميون: انشأت هذه المكاتب بموجب الامر (57) لسنة(2004) في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على عمل الوزارات ومنع حالات التبذير واساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

4-المؤسسات القضائية:يعتبر القضاء جهة مستقلة وحيادية وخاضع الى المجلس الاعلى للقضاء ،وشرعت مجموعة من القوانين التي تجرم الفساد لذا فان البيئة القضائية تعمل على تفعيل اداة القضاء في كشف ومحاربة الفساد بتطبيق التشريعات والقوانين والعقوبات على مرتكبي الفساد.

5-شبكة الاعلام :هي مؤسسات تعمل على تثقيف الشعب واعلامه وانشاء منبر حر يحترم حقوق الانسان ويعزز الدور الرقابي للاعلام على المؤسسات والدوائر من اجل كشف ورصد اي حالات فساد تحصل في المجتمع.

ثالثا: علاقة الشفافية بتحجيم الفساد الاداري:

لقد تحول العالم اليوم الى قرية صغيرة تتدفق فيه المعلومات بسرعة فائقة واصبح ما يحدث في دولة او منظمة يؤثر بالضرورة على دولة اخرى او على باقي المنظمات ، لذا اصبحت الحاجة ضرورية لممارسة الشفافية التي لها علاقة كبيرة بالحقوق الممنوحة للانسان وان انتهاك هذه الحقوق يعرض الانسان للمساءلة والمحاسبة وان الوصول الى درجة عالية من الشفافية في اي مجتمع يتطلب اصلاح مراتب الدرجات الوظيفية بما تحمله من العمالة المقنعة وايجاد فرص عمل كي لا يكون هناك ترهل يؤدي الى ضياع المعلومات او اختفائها لذا فان منظمة العمل الدولية تعتبر ان المساءلة والشفافية مفهومان يعزز كل منهما الاخر فبوجود المساءلة توجد الشفافية وبوجود الشفافية توجد مساءلة وهما ركنان من اركان الحكم الصالح للكشف عن الغش والفساد الاداري في ظل التقنيات الحديثة مع تدعيم انظمة الرقابة الداخلية للحد من حالات الفساد الاداري . اشارت(الملوك، 2002: 18) الى ان مفهوم الشفافية يرتبط بالفساد الاداري وما يعكسه من سلوكيات لا اخلاقية في جميع المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة ولهذا تعد الشفافية الادارية كاستراتيجية وكعلاج لبعض السلوكيات اللااخلاقية ووضع الحلول الناجعة فضلا عن ارتباط ظاهرة الشفافية الادارية بنشاطات الحكومات وشركاتها في جانب التطويروالتنمية الادارية واليات التغيير للتكيف مع البيئة الخارجية . اما (Grassier, 1998: 19) عن (محمود والحمداني، 2011: 14) فقد اعتبر ان الشفافية تعد بعدا مركزيا للحكم الصالح ومكافحة الفساد الاداري في المنظمات الحكومية الخاصة وهي تتمثل في التدفق الكامل للمعلومات من المدراء الى كافة افراد المنظمة . واوضح(اللوزي،2004: 4) ان مفهوم الشفافية يتمثل في وضوح التشريعات ودقة الاعمال المنجزة داخل الشركات واتباع المعلومات واعتماد ممارسات ادارية واضحة وسهولة الوصول الى اتخاذ القرارات على درجة عالية من الموضوعية والصدق والعلنية ، يعد الفساد الإداري وحتى السياسي العدو الرئيسي للشفافية فالفساد من حيث المبدأ يجهض خطط وبرامج التنمية ويفشلها وكذلك فسادالسياسة ، فالفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية وعن غياب الأسس والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني والفساد قد يكون الغش، الخداع، التحايل، خيانة الأمانة، السرقة، الكذب، الرشوة، استغلال المنصب، استغلال الآخرين، التستر على الرؤساء أو المرؤوسين، أما الشفافية فهي حق من حقوق المواطنين اتجاه الدولة ، وهي من جهة أخرى واجب من واجبات السلطة الإدارية اتجاه المواطنين فمن واجب السلطة فتح

المجال أمام المواطنين للاطلاع وبصورة مستمرة على سير عملية أدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات.... والشفافية تعني أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما جري ويدور بداخلها حتى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني يجب أن تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش، فالشفافية أذن ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة كما أن المساءلة والمحاسبة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية وعلى هذا الأساس تعتبر الشفافية والمساءلة من أهم الركائز والمبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي وهما مفهومان مرتبطان ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً وخاصة في مجال عملية صنع واتخاذ القرار .

وتأسيساً على ما تقدم يتضح أن الشفافية والفساد مفهومان متعارضان والعلاقة القائمة بينهما هي علاقة عكسية، فكلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الأصعدة كلما ارتفعت أمكانية محاربة ومواجهة الفساد والحد منه والسيطرة على أثاره المدمرة لأن الفساد يستمد قوته من الغموض وعدم الوضوح فالسرقة، والغش، والخداع، والرشوة وغيرها كما أشرنا هي من تجليات الفساد لا تتم أمام الأعين وفي وضح النهار وإنما تتم كلها في الخفاء وخلف الستار.

المبحث الثالث
الجانب العملي

اولا- مجتمع وعينة البحث :

تم اختيار عينة عشوائية من (45) شخص من الاداريين في وزارة الصحة في بغداد والذين وُزعت عليهم استبانة البحث الا انه تم استلام (40) استبانة مملوءة فقط والتي تشكل 88.8% من المجموع الكلي للعينة ثم قامت الباحثة باستخدام عدد من الادوات الاحصائية للوصول الى النتائج المطلوبة وبالاعتماد على البرمجيات **الجاهزة لنظام (SPSS) (Statistical Package For Social Science) لمعرفة مدى تاثير اعتماد الشفافية في الحد من الفساد الاداري في المنظمات العراقية ،والجدول (5) ادناه يوضح خصائص عينة البحث والنسب الخاصة بها.**

جدول رقم (5)

يوضح خصائص عينة البحث في ضوء المعلومات الشخصية

ت	المتغير	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة %
1	الجنس	1-ذكور 2-اناث	25 15	%62,5 %37,5
المجموع			40	%100
2	العمر	30-26 35-31 40-36 45-41	15 14 8 3	%37,5 %35 %20 %7,5
المجموع			40	%100
3	التحصيل الدراسي	دبلوم فني بكالريوس دبلوم عالي	12 23 5	%30 %57,5 %12,5
	المجموع		40	%100

ومن ملاحظة الجدول اعلاه تبين للباحثة

أ-انخفاض نسبة الاناث في العينة قياسا بعدد الذكور كون الادارات العليا في الوزارة اغلبيتهم من الذكور.

ب-تعد فئة 26-30 سنة هي النسبة الاكبر من بين المشاركين في الاجابة عن فقرات الاستبانة مايدل على رغبة الشباب في اعتماد الاساليب الحديثة في الادارة وتجاوز الاساليب القديمة والتي لا تتلائم مع التغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع.

ج-غالبية افراد العينة من حملة البكالريوس اذ بلغت نسبتهم (57,5%) ممن لديهم خبرة ودراية في مجال عملهم الاداري .

ومن النتائج اعلاه تبين ان مواصفات عينة البحث منسجمة مع اهداف البحث وذلك من خلال الاجابة على فقرات استبانة للوصول الى النتائج النهائية الصحيحة والدقيقة.

ثانيا – عرض وتحليل نتائج الدراسة:

سيتم في هذا المحور عرض وتحليل النتائج حول متغيرات البحث واختبار العلاقات وكالاتي:

اولا : سيتم عرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية وفقرات الفساد الاداري وكالاتي :

1-تبين نتائج الجدول(6) المتعلقة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية وهي:

اولا- (الدقة والصدق في تقديم المعلومات) حققت وساطا حسابيا عاما مقداره(3,743) وهو بمستوى عام اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3) مما يؤكد اهمية فقرة(الدقة والصدق في تقديم المعلومات) وبانحرافات معيارية (1,090) و (0,959) و (0,944) و (0,977) على التوالي بما يشير الى انسجام اجابات افراد عينة الدراسة في وزارة الصحة ما يؤكد اهمية المعلومات المقدمة من قبل المراجعين لمختلف الدوائر والمؤسسات التابعة للوزارة وضرورة اعتمادها مع التاكيد على ان تقدم الوزارة جميع البيانات والمعلومات الى الجهات الرقابية كالنزاهة والرقابة المالية ودائرة المفتش العام وان تكون هناك دقة في تقارير الاداء الصادرة من الادارة العليا في الوزارة لتلك الجهات.

اما فيما يتعلق بفقرات(سهولة وصول المعلومات) والتي حققت هي ايضا وساطا حسابيا عاما مقداره (3,406) وهو بمستوى عام اعلى من الوسط الفرضي والبالغ(3) وهذا يؤكد على اهمية هذه الفقرة وبانحرافات معيارية بلغت على التوالي (0,782) و(0,933) و (1,006) و(1,026) ما يعكس اهمية اعتماد الادارة العليا في الوزارة سياسة الباب المفتوح لسماع شكاوى المواطنين ومقترحاتهم للحصول على جميع المعلومات اللازمة من مصادرها الحقيقية فضلا عن اطلاعهم على المعلومات الخاصة بانشطة الوزارة وذلك من خلال التقارير والنشرات التي تعمل على نشرها باستمرار على قاعدة بيانات (على الموقع الخاص بالوزارة) يمكن للمتعاملين من المواطنين وكذلك الجهات الرقابية او المرؤوسين العاملين في الوزارة الرجوع اليها عند الحاجة.

اما فقرات (علنية المعلومات) فقد بلغ الوسط العام لها(3,830) وهو اعلى من الوسط المعياري والبالغ(3) وبانحرافات معيارية بلغت على التوالي: (0,764) و(0,859) و (1,141) و(0,853) و (0,810) ما يعكس اهتماما بمستوى فوق المتوسط باهمية توفير المعلومات وعلنيتها عن اعمال الوزارة ومؤسساتها ونشاطاتها الى الجمهور فضلا عن اهمية وجود موقع للانترنيت يزود المستفيدين بالمعلومات الخاصة بانشطة الوزارة ومؤسساتها واعمالها مع تحديث المعلومات باستمرار هذا بالاضافة الى اجراء المقابلات التلفزيونية واللقاءات الصحفية من قبل مسؤولي الوزارة للتصريح بانجازات الوزارة وانشطتها.

2-اما بالنسبة الى نتائج فقرات الفساد الاداري والتي تتضمن اولا نتائج فقرات (مكافحة الرشوة) والتي كان الوساط الحسابي العام لها (3,356) وهو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ(3) وهو ما يؤكد دور واهمية هذه الفقرة في الحد من الفساد الاداري وبانحرافات معيارية بلغت على التوالي: (1,035) و (0,882) و(0,843) و(1,012) لذا فان تقليل الاحتكاك بين العاملين والمراجعين في اغلب المؤسسات الصحية يقلل من ابتزاز العاملين للجمهور المتعاملين مع المؤسسات الصحية فضلا عن اهمية وجود جهاز رقابي فاعل لكشف حلات الرشاوي ومحاسبة المرتشين والاهم وجود اساليب واجراءات صارمة وشديدة لمعاقبة المرتشين وضعاف النفوس من العاملين في تلك المؤسسات.

اما نتائج فقرات (الحد من استغلال المنصب) والتي عكست تحقيق وساطا حسابيا مقداره(3,625) وهو فوق الوسط العام والبالغ(3) ما يشير الى ان (استغلال الاداريين لمناصبهم من العوامل الاساسية لحدوث الفساد الاداري) وبانحرافات معيارية(0,980) و(0,985) و(1,099) و(1,011) على التوالي لذا يجب وضع اليات وضوابط (وبموجب القانون) تحدد اعمال الاداريين وتمنعهم من القيام باعمال تحقق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة ومنها مثلا وضع اليات وضوابط موحدة لاجراءات التعيين بعيدة عن العلاقات الشخصية وكذلك ما يخص المناقصات التي بشراء الادوية او المستلزمات الصحية وغيرها من اعمال الوزارة ونشاطاتها وبذلك تكون قيادة الوزارة قدوة لجميع العاملين في الالتزام بمعايير الوظيفة واخلاقياتها.وهذا ما سيوضحه الجدول رقم(6) ادناه:

جدول رقم(6)

الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية وفقرات الفساد الاداري ن =40

	اولا – الشفافية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1- الدقة والصدق في تقديم المعلومات:		
1	تاخذ المنظمة بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من قبل المراجعين	3,875	1,090
2	يتسم الجو العام في المنظمة بالوضوح والصراحة مع المراجعين	3,950	0,959
3	تقدم المنظمة كل البيانات والمعلومات والايضاحات التي تطلبها الدوائر الرقابية ،كهيئة النزاهة والرقابة المالية والمفتش العام	4,075	0,944
4	هناك دقة في تقارير الاداء التي تصدر عن الدائرة	3,075	0,977
	الوسط العام	3,743	0,773
	2-سهولة وصول المعلومة		
5	تستخدم المنظمة سياسة الباب المفتوح لسماع شكاوى المراجعين ومقترحاتهم	3,950	0,782
6	توضح المنظمة الخطوات المطلوبة لانجاز المعاملات من خلال بوسترات ونشرات توضع داخل المنظمة	3,275	0,933
7	**يمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بانشطة المنظمة واعمال من خلال النشرات والتقارير التي تنشرها**	3,250	1,006
8	هناك قاعدة بيانات فاعلة في المنظمة يمكن الافادة منها من قبل المراجعين دون جهد يذكر	3,150	1,026
	الوسط العام	3,406	0,692
	3-علنية المعلومة		
9	تسعى المنظمة الى توفير معلومات مفصلة عن اعمالها ونشاطاتها تقدم الى الجمهور	3,925	0,764
10	توفر المنظمة البيانات والمعلومات الى الجمهور سعيا لتحسين نظامها الرقابي	3,675	0,859
11	تمتلك القيادة العليا الصلاحيات الكافية لعقد اللقاءات مع الصحافة للتصريح بانجازات المنظمة واخفاقاتها	3,325	1,141
12	للمنظمة موقع على شبكة الانترنيت يمكن من خلاله الحصول على المعلومات الخاصة بانشطتها	4,125	0,853
13	تقوم المنظمة بتحديث المعلومات المعلنه عنها باستمرار	4,100	0,810
	الوسط العام	3,830	0,722
	ثانيا الفساد الاداري **1:مكافحة الرشوة**		
14	تعمل المنظمة على تقليل احتكاك الموظفين بالمراجعين الى اقل حد ممكن	3,425	1,035
15	تمتلك المنظمة جهاز رقابي فاعل للكشف عن حالات اخذالرشاوى لانجاز المعاملات	3,300	0,882
16	ترفع المنظمة بين الموظفين شعار محاسبة المرتشين والتاكيد على العمل ضمن الانظمة والتعليمات	3,175	0,843
17	توجد اساليب واجراءات صارمة لمحاسبة ضعاف النفوس في المنظمة	3,525	1,012
	الوسط العام	3,356	0,688
	2:الحد من استغلال المنصب		
18	**تؤمن القيادة بان تحقيق المصلحة الشخصية لها ينبع من تحقيق مصلحة المنظمة**	3,750	0,980
19	تتبع المنظمة اليات وظوابط موحدة في اجراءات التعيين فيها بعيدة عن العلاقات الشخصية	3,450	0,985
20	لا تستخدم قيادة المنظمة صلاحياتها ومسؤولياتها لتحقيق منافع شخصية للاخرين	3,850	1,099
21	لا تهدر قيادة المنظمة اموال المنظمة في نشاطات تحقق مصالحها الشخصية	3,450	1,011
	الوسط العام	**3,625**	**0,718**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ثانيا: قياس علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

تناولت هذه الفقرة تحليل قياس العلاقة بين المتغير المستقل (الشفافية) والمتغير المعتمد (الفساد الاداري) لمعرفة مدى التطابق مع الفرضية العامة للعلاقة التي تفترض وجود علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية والفساد الاداري اذ سجلت مصفوفة الارتباط علاقة طردية قوية جدا بمعامل ارتباط (0,537) و (0,564) و (0,594) ما يستدعي قبول الفرضية الرئيسية الاولى التي تفترض وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرين وبدرجة معنوية (0,01) اي بدرجة ثقة (99%) ، حيث سجلت العلاقة بين (الدقة والصدق في تقديم المعلومات)مع (مكافحةالرشوة)علاقة معنوية ايجابية بمستوى جيد وبمستوى معنوية (0,01) وبمعامل ارتباط (0,583)، كما سجلت العلاقة بين (الدقة والصدق في تقديم المعلومات) مع (الحد من استغلال المنصب)علاقة معنوية ايجابية بمستوى مقبول وبمستوى معنوية (0,01) وبمعامل ارتباط (0,410) ،كما سجلت فقرة (سهولة وصول المعلومات) مع فقرة (مكافحة الرشوة) ومع فقرة (الحد من استغلال المنصب)علاقة معنوية ايجابية بمستوى جيد وبمستوى معنوية(0,01) وبمعامل ارتباط (0516-و 0,614)على التوالي . وسجلت فقرة(علنية المعلومات)علاقة ايجابية مع فقرة (مكافحة الرشوة) بمستوى معنوية (0,01) بمعامل ارتباط(0,498)، بينما سجلت نفس الفقرة مع فقرة (الحد من استغلال المنصب)علاقة ايجابية بمستوى عالي بمستوى معنوية (0,01) وبمعامل ارتباط(0,614) .كما سيوضحه الجدول رقم (7) ادناه والذي تبين منه مدى اهمية توفر المعلومات للمواطنين وعلنيتها ودقتها في الحد من عمليات التعامل بالرشوة من قبل بعض الموظفين من ضعاف النفوس في مختلف الدوائر الصحية وللتمكن من كشفهم ومحاسبتم . وهذا ما سيوضحه الجدول(7) ادناه:

جدول رقم (7)

معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات الشفافية والفساد الاداري

	الدقة والصدق في تقديم المعلومات	سهولة وصول المعلومة	علنية المعلومات
مكافحة الرشوة	0,583**	0,516**	0.498**
الحد من استغلال المنصب	0,410**	0,614**	0,614**
المعدل العام	0,537**	0,564**	0,594**

** مستوى المعنوية 0,01 *مستوى معنوية 0,05

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثالثا:اثر الانحدار الخطي البسيط لفقرات الشفافية وفقرات الفساد الاداري:

1- يتضح من نتائج الجدول (8)ان مكافحة الرشوة تتحدد من خلال اعتماد اساليب الشفافية اي من خلال الدقة والصدق في تقديم المعلومات وسهولة الحصول عليها وعلنيتها والتي تحد بشدة من عمليات ابتزاز العاملين للمراجعين او المتعاملين مع االمتعاملين مع المؤسسات الصحية حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (11,328) وان قيمة (t)المحسوبة (3,126) وهما معنويتان عند مستوى (0,05)، وان قيمة معامل التحديد بلغت(0,289) ،اما قيمة معامل الانحدار فقد بلغت (0,586) وهذا يدل على على ان انموذج الانحدار مقبول في تفسير العلاقة بين اساليب وعناصر الشفافية ومكافحة الرشوة والتي تدل ايضا على وجود تاثير معنوي لفقرات الشفافية في مكافحة الرشوة .

2- يظهر الجدول(8) ان عمليات استغلال المنصب من قبل بعض عناصر القيادة الادارية تتحدد من خلال اعتماد اساليب الشفافية اي من خلال الدقة والصدق في تقديم المعلومات وسهولة الحصول عليها وعلنيتها والتي تحد بشدة من عمليات استغلال المناصب الادارية في المنظمة لتحقيق المنافع الشخصية على حساب مصلحة المنظمة حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (10,320) وان قيمة (t)المحسوبة (4,945) وهما معنويتان عند مستوى (0,05) وهذا يدل على على ان انموذج الانحدار مقبول في تفسير العلاقة بين اساليب وعناصر الشفافية واستغلال المنصب ،اما قيمة معامل الانحدار فقد بلغت (0,636) وقيمة معامل التحديد بلغت (0,253) وهذا ما يدل على وجود تاثير معنوي لفقرات الشفافية في الحد من استغلال المنصب، وعلى وفق هذه المؤشرات تقبل (الفرضية الرئيسية الثانية التي تفترض وجود تاثير معنوي بين الشفافية والفساد الاداري) اوهذا ما يوضحه الجدول رقم (8) ادناه.

جدول رقم (8)
نتائج الانحدار الخطي البسيط لفقرات الشفافية والفساد الاداري

المتغيرات	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	p-value	قيمة معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية معامل الانحدار
الشفافية ومكافحة الرشوة	0,289	11,328	0,000	O,586	3,126	معنوي
الشفافية والحد من استغلال استغلال المنصب-	0,253	10,320	0,000	O,636	4,945	معنوي
الشفافيةوالفساد الاداري	0,276	10,846	0,000	0,593	3,913	معنوي

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1-اثبتت نتائج التحليلات الاحصائية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات الشفافية ومتغيرات الفساد الاداري في وزارة الصحة فضلا عن وجود تأثيرات ذات دلالة معنوية بين متغيرات الشفافية ومتغيرات الفساد الاداري ما يؤكد على دور واهمية اعتماد مبدأ الشفافية من قبل الادارات العليا للوزارة يؤدي الى الحد من الفساد الاداري.

2-ظهر ان الادارة العليا في وزارة الصحة وظفت دقة المعلومات التي يحصل عليها المديرون من المواطنين في تعزيز مكافحة الرشوة وهذا ما بينه الجدول (.4) الذي اشار الى تشكيل (15) لجنة لمكافحة حالات الرشاوي في المؤسسات الصحية وبموجب التقرير السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام في وزارة الصحة .

3-تبين ان تأثير متغير دقة المعلومات لدى ادارات وزارة الصحة قد احدثت المزيد من التغيرات في مكافحة الرشوة في صالح المنظمة ومن مظاهر ذلك تتقليل الاحتكاك بين المواطنين والموظفين الى اقل حد ممكن.

4-وجدت الادارة العليا في وزارة الصحة ومن خلال دقة المعلومات التي حصلت عليها من المواطنين المتعاملين معها وجود (5) حالات فساد اداري من خلال استغلال بعض الاداريين لمناصبهم ونفوذهم في الوزارة وهو ما اظهره التقرير السنوي للوزارة (شكل4).

5-تبين ان تاثيرمتغير دقة المعلومات وسهولة الحصول عليها من قبل قيادات وزارة الصحة عالج العديد من حالات استغلال الاداريين لمناصبهم وحد من نفوذهم وذلك من خلال محاسبة مرتكبي هذه المخالفات من قبل هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام في الوزارة.

6-تبين للادارة العليا في وزارة الصحة ان التثقيف العالي ضد الفساد يقارب المنظمات ويقودها الى تقديم افضل الوسائل لانها ستشعر انها جميعا مهددة بهذا الداء وما عليها الا ان تقدم الدواء بالتعاون فيما بينها وعن طريق الاتفاقيات وتحويلها الى قوانين داخلية تحارب الفساد بكل اشكاله والحد منه.

ثانيا: التوصيات

1-ضرورة العمل على وضع استراتيجيات واضحة ومحددة المكافحة الفساد الاداري من قبل الادارة العليا في وزارة الصحة فضلا عن التاكيد على اهمية تطبيق القوانين الصارمة لمعاقبة كل المفسدين وفي كافة المستويات ودون استثناء.

2-تفعيل دور لجان النزاهة ومكتب المفتش العام في وزارة الصحة للعمل على تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة ، كما تهدف هذه اللجان إلى التغلب على المشاكل المختلفة والتصدي لها في حال حدوثها ، وكذلك حالات سوء استخدام السلطة من قبل بعض الاداريين في الوزارةه ومساءلتهم كما ظهر في التقرير السنوي للوزارة (شكل 4).

3-التاكيد على اهمية المعلومات التي يتم الحصول عليها من المواطنين ودقتها كونها الوسيلة الفاعلة في الكشف عن حالات الفساد التي يمارسها بعض الموظفين على مختلف المستويات ، لذا يجب الاهتمام بزيادة المواقع على شبكة الانترنيت والمتعلقة بالمؤسسات الصحية وجعلها في متناول المواطنين من خلال الاعلان عنها في المؤسسات الصحية وكذلك في وسائل الاعلام.

4-التأكيد على قيام شراكة حقيقية بين القيادة والمرؤوسين في جميع الدوائر والمؤسسات التابعة الى وزارة الصحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل مبينية على الوضوح والثقة وتحمل المسؤولية.

5- الاستفادة من دور الإعلام في تسليط الضوء على الجهات التي ترعى الفساد واستخدام الإعلام في تحشيد الرأي العام في فضح الإفساد والمفسدين.
6-إشاعة التوعية الدينية والقانونية بين موظفي الوزارة من خلال الندوات والمحاضرات التي تقيمها الوزارة وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي لتوضيح اهمية الأمانة بصورة عامة والأمانة الوظيفية بشكل خاص والابتعاد عن الفساد الاداري بكل اشكاله.
7- التاكيد على ضرورة العمل بمبدأ الشفافية في جميع المرافق والمؤسسات التابعة الى وزارة الصحة .

المصادر العربية

1- المعجم الوسيط ، 1973، المجلد الثاني، دار احياء التراث.
2- الاعرجي،عاصم،1988، (نظريات التطوير والتنمية الادارية)، بغداد، مطبعة التعليم العالي.
3- ابو شيخة ، نادر احمد، 1994، (الفساد في الحكومة)، المنظمة العربية للتنمية الادارية.
4- بلوتاس، عبد الله ،2002،(رؤية اقتصادية للفساد، اسبابه ونتائجه وطرق علاجه)،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، المؤتمر العربي الثالث في الادارة
5- البرقاوي، نزيه،1988،(الشفافية)، مجلد رقم 1 ، عدد5.
6- جميعان،ميخائيل ،1975،(الانحراف الاداري-اسبابه وطرق علاجه)، مكتبة الاسكندرية ،القاهرة .
7- الجابري، سيف والقيسي، كامل، 2005،(كيف واجه الاسلام الفساد الاداري)، دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية، دبي.
8- حماد، طارق عبد العال، 2005، (حوكمة الشركات)، الدار الجامعية، القاهرة.
9- حسن ،شفاء بلاسم،2009، (مكانة الاستاذ الجامعي في تطوير صيغة التعامل مع حالات الفساد)، اطروحة دكتوراه\كلية الادارة والاقتصاد \جامعة بغداد.
10- الدليمي ، باسم فيصل،1999،(الفساد الاداري وبعض اشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد \جامعة بغداد.
11- الذهبي،جاسم ،محمد،2005، (التطوير الاداري مداخل ونظريات،عمليات واستراتيجيات)، مكتب الجزيرة للتحضير الطباعي والاستنساخ، بغداد.
12- الربيعي، خلودهادي،2005،(تعزيز معطيات الشفافية في ظل ثقافة المعلومات وقرارات الانتاج والعمليات) ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
13- -السالم،عبد الله بن عبد الكريم،2009 ،(استراتيجية الحد من الفساد الاداري ،حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية ،ندوة ادارة المال العام ، التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،كوالالامبور ،ماليزيا.
14- السبيعي ،فارس بن علوش بن بادي ،2010،(دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية)،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
15- الشيخ، علي، 1997 ،(الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الادارية)، الاسبوع العلمي الاردني الخامس ،الجمعية العلمية الملكية ،المجلد (2).
16- الطوخي، سامي ، وعبد الله ،طاهر محمد،2002،(ادارة الشفافية وتمكين العاملين في قطاع النقل بمصر)، مجلة البحوث الادارية ، اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث والمعلومات ،السنة 20، العدد 4،القاهرة.
17- العنزي، سعد،2008، (الفساد الاداري والتعاون الدولي لمجابهته)، مجلة العلوم الاقتصادية 0،تصدرها كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،المجلد 14،العدد 49.
18- عليان، عبد الله، وجرار، اماني، 1997،(الشفافية في الخدمة المدنية ، مفاهيمها ومعاييرها واثرها على الخدمة المدنية) ديوان الخدمة المدنية ، الاسبوع العلمي الاردني الخامس، المجلد 2.
19- العبادي،هاشم فوزي، والاسدي ،افنان عبد علي ،2010،(تحديد اثر مبادئ ادارة الجودة الشاملة في الاداء الاستراتيجي)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد59، المجلد 16
20- الغالبي ،طاهر والعامري،صالح،2008(المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال(الاعمال والمجتمع)، دار وائل للنشر ط2،عمان.
21- الغالبي،طاهر والعامري، صالح،2003(المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال وشفافية نظم المعلومات) ،دار وائل للنشر ، عمان.
22- القريوتي ، محمد،1985،(اخلاقيات الخدمة العامة) ،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر،عمان.
23- اللوزي،موسى،2000، (التنمية الادارية: المفاهيم –الاسس-التطبيقات) ،دار وائل للنشر ،ط1،عمان.
24- اللامي، مازن، زاير ، 2007 ،(الفساد بين الشفافية والاستبداد) الطبعة الاولى ، مطبعة دانية ، بغداد.
25- كاظم،عامر عبد اللطيف ودواي، جاسم مشتت ،2011،(تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الاداري والمالي) دراسة استطلاعية تحليلية لاراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 17 ،العدد 64 .
26- اليوسف،يوسف خليفة، 2002،(الفساد الاداري والمالي ،الاسباب والنتائج ،وطرق العلاج)، مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 30 العدد 2.

27- يماني، هناء، 2008 ، (الفساد الاداري وعلاجه من منظور اسلامي)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد \جامعة بغداد.
28- محمود، اسماء يونس والحمداني،ناهدة اسماعيل عبد الله،2011 ،(مكافحة الفساد الاداري باعتماد الشفافية في اطار المسؤولية الاجتماعية)، دراسة لاراء عينة من المدراء في عدد من المنظمات الانتاجية في محافظة نينوى،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 7،السنة 2011 ،العدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد \ جامعة تكريت.
29- ميكلوري، مارك،2003، (ادارة الشفافية والمسؤولية المشتركة)، مؤسسة ماكدو.
30- الاتروشي، دشوار جلال ،2005،(السرقات في المستشفيات والعوامل المؤثرة فيها) دراسة حالة في دائرة صحة بغداد ، بحث في الدبلوم العالي ادارة مستشفيات ، مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
31- الملوك، سعد جلال2002(اثر استراتيجية التمكين في تعزيز الابداع المنظمي) دراسة تحليلية في جامعة الموصل ، رسالة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
32- ازغير، قيصر غازي،2011،(دور الاجهزة الرقابية في تقويم انظمة الرقابة الداخلية واثرها في الحد من الفساد الاداري والمالي) رسالة ماجستير \كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
33- www.Cipe.org ارشادات عملية لمكافحة الفساد بتاريخ 5\2\2011.
34-كراس هيئة النزاهة العامة \دائرة التعليم والعلاقات العامة \العدد الثالث 2007.

المصادر الاجنبية

1-Caiden and Caiden , 1977,(administrative corruption public administration review ,vol ,37, Jan.
2-Werner, Simcha.,1983 (New Direction I n The Study OF Administrative Corruption ,Public administration Review,VOL.43.
3-Dobel, J.Patrick, 1978,(New Direction IN The Study Of Administrative Corruption .) PUPLIC ADMINISTRATION REVIEW, VOL.43;
4-HILL,R, Jonez.Balkin,2006 (Administrative Corruption , Strategic Management Journal, NO. 4,
5-rachel glennersteand yongseok shine,(2007) {does transparency pay ? university of Wisconsin – Madison ;yshin a ssc-wisc edu
6-Kuafmann Daniel, et.Al,2003, (Governance Matters III: Governance Indictors for 1996-2002 ,policy, Research Working Papers , No. 3106, Washington DC, World Bank

ملحق رقم (1)
جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال
م/ استمارة استبانة
استبيان اثر اعتماد الشفافية في تحجيم الفساد الاداري
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بهدف معرفة مدى تاثير اعتماد الشفافية في مكافحة الفساد الاداري والمالي في المنظمات العراقية ما يؤدي الى نجاح وتطور المنظمات قامت الباحثة بتصميم الاستبانة التي بين ايديكم وذلك للتعرف على ارائكم كونكم اكثر تماسا مع واقع العمل اليومي ولما تامله فيكم من روح التعاون والمساعدة حيث ان الاستبانة مخصصة للاغراض العلمية فقط ولغرض البحث والدراسة والله من وراء القصد

ملاحظات عامة

1- عدم ذكر الاسم
2- ستجد امام كل عبارة، خمسة بدائل، والمطلوب منك اختيار البديل الذي يطابق وجهة نظرك

مع التقدير

الباحثة
عالية جواد محمد علي
كلية الادارة والاقتصاد\جامعة بغداد

استمارة استبيان

أولاً : المعلومات التعريفية

1-	الجنس :				ذكر			أنثى	
2-	العمر		سنة						
3-	الشهادة	دبلوم فني			دبلوم عالي		بكلوريوس		

ت	اولا – الشفافية	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
	1- الدقة والصدق في تقديم المعلومات:					
11	تاخذ المنظمة بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من قبل المراجعين					
	يتسم الجو العام في المنظمة بالوضوح والصراحة مع المراجعين					
	تقدم المنظمة كل البيانات والمعلومات والايضاحات التي تطلبها الدوائر الرقابية ،كهيئة النزاهة والرقابة المالية والمفتش العام					
	هناك دقة في تقارير الاداء التي تصدر عن الدائرة					
	2-سهولة وصول المعلومة					
○	تستخدم المنظمة سياسة الباب المفتوح لسماع شكاوى المراجعين ومقترحاتهم					
	توضح المنظمة الخطوات المطلوبة لانجاز المعاملات من خلال بوسترات ونشرات توضع داخل المنظمة					
	يمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بانشطة المنظمة واعمالها من خلال النشرات والتقارير التي تنشرها					
	هناك قاعدة بيانات فاعلة في المنظمة يمكن الافادة منها من قبل المراجعين دون جهد يذكر					
	3-علنية المعلومة					
	تسعى المنظمة الى توفير معلومات مفصلة عن اعمالها ونشاطاتها تقدم الى الجمهور					
	توفر المنظمة البيانات والمعلومات الى الجمهور سعيا لتحسين نظامها الرقابي					
	تمتلك القيادة العليا الصلاحيات الكافية لعقد اللقاءات مع الصحافة للتصريح بانجازات المنظمة واخفاقاتها					
	للمنظمة موقع على شبكة الانترنيت يمكن من خلاله الحصول على المعلومات الخاصة بانشطتها					
	تقوم المنظمة بتحديث المعلومات المعلنه عنها باستمرار					
	ثانيا الفساد الاداري مكافحة الرشوة	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
	تعمل المنظمة على تقليل احتكاك الموظفين بالمراجعين الى اقل حد ممكن					
	تمتلك المنظمة جهاز رقابي فاعل للكشف عن حالات اخذالرشاوى لانجاز المعاملات					
	ترفع المنظمة بين الموظفين شعار محاسبة المرتشين والتاكيد على العمل ضمن الانظمة والتعليمات					
	توجد اساليب واجراءات صارمة لمحاسبة ضعاف النفوس في المنظمة					
	2-الحد من استغلال المنصب					
	تؤمن القيادة بان تحقيق المصلحة الشخصية لها ينبع من تحقيق مصلحة المنظمة					
	تتبع المنظمة اليات وظوابط موحدة في اجراءات التعيين فيها بعيدة عن العلاقات الشخصية					
	لا تستخدم القيادة العليا في المنظمة صلاحياتها ومسؤولياتها لتحقيق منافع شخصية للاخرين					
	لا تهدر قيادة المنظمة اموال المنظمة في نشاطات تحقق مصالحها الشخصية					

ملحق رقم(2)

اسماء الاساتذة المحكمين في قسم ادارة الاعمال بجامعة بغداد لاستمارة الاستبيان

1-الدكتور ناظم جواد الزيدي

2-الدكتور غني دحام الزبيدي

3-الدكتور سعدون حمود جثير

.....

.....

.....